مروان البرغوثي لدى دخوله المحكمة في تل ابيب امس. (أ ف ب)

استئناف محاكمة البرغوثي

■ تل ابيب – أ ف ب – استؤنفت محاكمة امين سر حركة «فتح» في الضفة الغربية مروان البرغوثي صباح امس في محكمة تل ابيب. وقال البرغوثي الذي يطعن باهلية المحكمة في بداية الجلسة ان «هذه المحكمة تجسيد للاحتلال»، فيما افاد محاموه ان اسرائيل ستقدم خلال هذه الجلسة شهودا للمرة الاولى.

ويعتبر محامو البرغوثي ولجان الدفاع عن حقوق الانسان محاكمته «انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف» التي تحظر «تقديم اشخاص يقيمون في اراض خاضعة للاحتلال الى المحاكمة في الدولة المحتلة»، اي في اسرائيل.

واوقف البرغوثي (٤٣ عاما) في رام الله في الضفة الغربية في نيسان (ابريل) الماضي، ويؤكد انه يحظى بالحصانة بصفته نائبا في المجلس التشريعي الفلسطيني. وتعتبر اسرائيل انها تملك حق مقاضاة اي شخص تتهمه بارتكاب جرائم تستهدف مواطنيها على اراضيها. وتحمل اسرائيل البرغوثي المسؤولية المباشرة عن عدة عمليات انتحارية نفذتها «كتائب شهداء الاقصى» المقربة من حركة «فتح» بزعامة الرئيس ياسر عرفات. ووجهت اليه تهم «ارتكاب جرائم قتل والتواطؤ لارتكاب جرائم قتل ومحاولة القتل والانتماء الى منظمة ارهابية وحيازة اسلحة ومتفجرات»، ما قد يعرضه لعقوبة السجن المؤبد. وكانت الجلسة الاخيرة في هذه المحاكمة عقدت في الثالث من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي.

وهاجم البرغوثي المحكمة بشدة لانه اضطر للمثول امامها وهو موثق الايدي بحارسه، ورفع يديه الموثقتين امام الحضور قائلا بالعبرية: «انها ليست الطريقة المناسبة للتعامل مع ممثل منتخب من قبل الشعب الفلسطيني».

وخلال الجلسة، رفض البرغوثي مساعدة محاميه، قائلا انه ليس بحاجة الى «مساعدة قانونية». وحينئذ عينت المحكمة محامية من قبلها، لكنها ما لبثت ان اعلنت عدم قدرتها على تمثيل موكلها لانه يرفض ذلك ايضا. وقال البرغوثي: «لا اعترف لهذه المحكمة بالحق في محاكمتي. انها محكمة سياسية قررت مسبقا انني مذنب. وبالتالي فانني لست بحاجة لمساعدة قانونية». وقالت المدعية العامة دفورا هين ان المتهم ليس موجودا «هنا بسبب آرائه السياسية، وانما للرد على اتهامات «بالقتل ومحاولة القتل والانتماء الى مجموعة ارهابية». وحددت المحكمة موعد الجلسة المقبلة في ١٩ كانون الثاني (يناير) المقبل.

وقال جواد بولس احد محامي المتهم لوكالة «فرانس برس» عبر الهاتف ان فريق الدفاع سيمثل مع ذلك البرغوثي خلال جلسة اخرى الخميس وستعلن المحكمة خلالها تمديد فترة اعتقاله.